2005 0411-0007a-2

٢٠٠٥ - ٤ - ١١

في « الحقيقة »...

حطم اللبنانيون مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري أرقاماً في عشق الحقيقة قياسيةً ـ قياسيةً، على الأقل، نسبة إلى سوابقهم في طلب الحقيقة ـ أو في الزهد فيها والتعفف عن طلبها ـ بمناسبة ما تخلل تاريخهم من وقائع لا تتدنى جسامة عن اغتيال الرئيس الحريري. وأول ما يسرع إلى الخاطر من هذه الوقائع ما كان في مثل هذا الشهر لثلاثين سنةً مضت، أعني ما كان في ذلك الأحد المشمس الواقع فيه الثالثَ عشرَ من نيسان ١٩٧٥...

أقول قولي هذا، وألاحظ ملاحظتي هذه، لئلا أتحدث إليكم وفي فمي ماء.

لست أزعم أن جلاء الحقيقة بشأن اغتيال الرئيس الحريري لا يعنيني ولكنني لا أخفيكم أن إجماعَ اللبنانيين على طلب « الحقيقة »، بصرف النظر عن حيثيات تكون هذا الإجماع، وبصرف النظر عن تلونه بألوان المجاملة،ـ لا أخفيكم أن هذا الإجماع كأي إجماع، يريبني ويغريني بتساؤلات بين الجد والهزل.

مثلاً:

لنفترضْ أن التحقيق توصل إلى جلاء الحقيقة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولنفترضْ أننا رأينا هذه الحقيقةَ يُبنى على مقتضاها وتمتعنا بمشهد الفاعلين والمحرضين يساقون أمام عدالة ما...

2005 04 11 - 000 76 - 2

ألا تتوجسون، مثلي، أن تصدح يومذاك، ـ باسم مقتضيات السلم الأهلي والوفاق الوطني، ـ أن تصدح أصوات «العقل» و«الاعتدال» بما مفاده أن اللبنانيين قد أعطوا كفافهم من الحقيقة وأن لا حاجة بهم بعد إلى طلب المزيد؟! أو لربما أن يُصوت مجلس النواب على قانون ينظم المطالبة بالحقيقة؟

لعلّ تساؤلي هذا أن يبدو أقرب إلى الهزل منه إلى الجد ولكن، بربكم، ماذا فعل اللبنانيون عقب كل واحدة من المحن والأزمات التي ألمّت بهم؟ هل كان منهم، لا مستثنياً سوى قلة قليلة ـ هل كان منهم سوى أن بادروا إلى ما يسمونه أحياناً، على الأرجح بدُعابة غير مقصودة، ـ هل كان منهم سوى أن بادروا إلى لملمة الوضع؟... للتذكير: الوضع بالعربية هو الولادة والولادة، أيٌ ولادة، نشر لا لملمة وتكثير لا تقليل.

لا أقول إن اللملمة مذمومة بذاتها ولكنها تدخل تحت حد الذم متى توسل بها الململمون لتعطيل الحقيقة.

عليكم مثلاً بقانون العفو...

في العام ١٩٩١ صدر ثاني قانونِ عفو عام في عمر الجمهورية اللبنانية القصير ـ كان صدور الأول في العام ١٩٥٨.

قضى قانون العفو هذا بأن ما ارتكب خلال سنوات الحرب (١٩٧٥ ـ ١٩٩١) من ارتكابات، دموية وغير دموية، في حكم ما لم يكن. وإذا كان العفو العام، أي إسقاط الملاحقة الجزائية عن المرتكبين، أحدَ المخارج القانونية الممكنة من حالات الحرب الأهلية، فـ « العفو العام » لا يزيد على أن يكون « أماناً سلطانياً » لا يخشى معه من تقاتلوا، ومن ولغ بعضهم في دماء بعض، وعدى بعضهم على حقوق بعض، من معالنة أنفسهم والآخرين بما اقترفوه

20050411-0007C-2

لعل المعالنة هذه أن تستكمل العفو القانوني وأن تستدرك عليه بمراجعة صريحة ومتصلة يشترك فيها من حارب ومن حورب ومن صفق للحرب ومن ورثها.

بعد مضي نحوٍ من خمسةَ عشرَ عاماً على قانون العفو ذاك لا أظن أحداً من اللبنانيين يُنكر أن هذا القانون لم يفتح أمام اللبنانيين باب التبصر في الحرب بل أغلق دونهم هذا البابَ وسواه باصطناعه « طيَ المِلفاتِ » دينَ دولة واتخاذِه عنواناً لثقافة ما بعد الحرب، السياسية منها وغير السياسية.

أعود، بعد هذا الاستطراد الذي لا أظنه يخرج عن الموضوع، إلى ما بدأت به من تلهف غير معهود يُبديه اللبنانيون مجتمعين إلى طلب الحقيقة في ما يخص اغتيال الرئيس الحريري. أعود لأتساءل، لا مغادراً مكاني بين الجد واللعب، إن كان اللبنانيون هؤلاء، بعد كل ما هتفوه، خلال الشهرين الماضيين، من هتافات، وما أشعلوه من شموع وما قطعوه من أميال سيدعون الململمين المحترفين ينوبون عنهم في إدارة علاقتهم بـ« الحقيقة » أو أسوأ منه سيدعون لهؤلاء أن « يُقننوا »، بلغة الكهرباء، مقدار حاجتهم منها.

لأيام خلت صوّت مجلس الأمن على قرار يقضي بتأليف لجنة تحقيق دولية في اغتيال الرئيس الحريري وكأني ببعض اللبنانيين، من يوم أن تأكد بأن لجنة من هذا القبيل مقبلة أن تتألف اعتبروا أنهم أدّوا قسطهم للعلى وبات بوسعهم أن يستريحوا. لسؤ الحظ أن الاستراحة في هذا المقام صنو الاستقالة ـ الاستقالة من اثنين: الطلب والحقيقة.

شئنا أم أبينا ينظر بعض اللبنانيين إلى تأليف هذه اللجنة على أنه انتصار سياسي لهم؛ شأنٌهم وحقٌهم ولكن ما ليس من شأن أحد ولا من حقه أن يتوسل بحقيقة لتعطيل حقائق. كذلك فأضعف الإيمان ونحن نستعد

20050411-0007d-z

لاستقبال لجنة التحقيق هذه أن نتذكر بأن لبنان الرسمي رفض في العام ١٩٨٢ تشكيل لجنة تحقيق دولية في مجزرة صبرا وشاتيلا. وإذ أثير هذا الموضوع الخلافي متعمداً فلضيقي بما يذهب إليه اللبنانيون من سعي إلى لبننة الحروب التي شهدها لبنان بين العام ١٩٧٥ ومطالع التسعينيات في الوقت الذي تُدول فيه القضية اللبنانية تدويلاً صريحاً. لا أنكر ما لهذا السعي إلى اللبننة من محاسن ولا أنكر على اللبنانيين حقهم في استرداد حربهم وفي تصريفها على هذا الوجه، ولكن أخشى ما أخشاه أن تتخذ اللبننة ذريعة للتجاوز عن فصول رئيسة من تاريخ "الحرب" التي ننتدي اليوم في ذكرى اندلاعها الثلاثين.

وأخص من فصول الحرب بالذكر تلك التي حضرها الفلسطينيون، مدنيين ومقاتلين، ظالمين ومظلومين.

أخص هذه الفصول بالذكر لأنني لا أرى كيف تستقيم ذاكرة لبنانية تُسقط الفلسطينيين، ظالمين ومظلومين أكرر، من حسبانها... ولا حاجة بي إلى تذكيركم بما كان في ١٣ نيسان، ولا حاجة بي إلى تذكيركم بمن تواقف ذلك اليوم وبمن تواجه.

عود على بدء؟ عود في غير وقته؟ عود في غير محله؟ أسئلة برسم الإجماع اللبناني. أسئلة كلي ثقة بأن الإجماع اللبناني، لحسن الحظ، لا يصمد لها. أقول لحسن الحظ وأصر : الإجماع أبتر، الشقاق ربيع !